

## «بريكست» يعود إلى البرلمان: ماي تواجه وحيدة

تواجه تيريزا ماي مجدداً صعوبات في فرض موقفها في البرلمان والحكومة، مع عودة ملف مشروع قانون «بريكست» إلى الساحة، بعد تأجيلات كان من شأنها تصوير رئيسة الحكومة على أنها غير قادرة على القيام بمهمة إنجاح عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأقل أضرار ممكنة.

مع تأخير المراجعة التفصيلية لمشروع قانون انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي في أيلول الماضي، استؤنفت جلسات النقاش في البرلمان البريطاني لوضع القانون الذي يهدف إلى تحديد العلاقة بين بريطانيا والاتحاد، والذي يتيح للمؤسسات في المملكة المتحدة مواصلة أعمالها بنحو طبيعي بعد الانفصال التام. وكان مجلس العموم قد صدّق، في أيلول الماضي، على قراءة أولية لنص المشروع، ولكن شهدت مراجعته بنحو تفصيلي تأخيراً، بررته الحكومة على أنه بداعي الضرورة لأخذ الوقت الكافي لدراسة نحو 500 تعديل جرى التقدم بها.

وتواجه الحكومة البريطانية الحالية معارضة شديدة من قبل نواب حزب «العمال»، إضافة إلى مجموعة من «المحافظين» المعارضين لرئاسة رئيسة الحكومة الحالية، تيريزا ماي، ما يزيد من إمكانية تعرض الحكومة لضغوط شديدة في ما يتعلق ببعض التعديلات الأساسية إن وقف المعارضون «المحافظون» في صف

«العمال» (أكبر الأحزاب المعارضة). وبحكم أنها لا تملك سوى غالبية صغيرة في البرلمان بفضل تحالفها مع «الحزب الوحدوي الإيرلندي الشمالي»، تواجه ماي صعوبات مستمرة في فرض سيطرتها في البرلمان، وحتى في حكومتها، حيث تواجه معارضة داخلية ورثتها عن زعيم «المحافظين» السابق، ديفيد كامرون، وعززتها الخسارات التي شهدتها في الانتخابات التشريعية الماضية.

وتتضمن المعارضة الداخلية لـ ماي وزير الخارجية بوريس جونسون، ووزير البيئة مايكل غوف، الحائزين شعبية متزايدة في داخل الحزب، والداعيين إلى تطبيق «بريكست» صارم، كشرط للاستعداد بنحو واضح ومفضل لاحتمال الخروج من الاتحاد الأوروبي من دون التوصل إلى اتفاق مع بروكسل (مقر «الاتحاد»).

ومما فاقم صعوبة موقف ماي في الحكومة خلال الأسابيع الماضية، تقديم وزيرين استقالتهما، الأول (وزير الدفاع) على خلفية فضيحة

تحرش جنسي، والثاني (وزيرة التنمية الدولية) بعد اتهامها بالقيام بدبلوماسية موازية مع إسرائيل من دون علم الحكومة. وسيكون على رئيسة الحكومة

تواجه الحكومة معارضة من «حزب العمال» وعدد من «المحافظين»

مواجهة بروكسل في وقت لم تشهد فيه المفاوضات حول بنود الطلاق تقدماً، أو شهدت القليل منه، بعد أن أمهل كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي، ميشال بارنييه، لندن أسبوعين لتوضيح التزاماتها حول شروط الطلاق، وما إذا كانت تريد الحصول

تواجه ماي صعوبات مستمرة في فرض سيطرتها في البرلمان (أ ف ب)



على ضوء أخضر من بروكسل بحلول نهاية العام من أجل إطلاق المفاوضات التجارية لمرحلة ما بعد «بريكست». ولكن يبدو أن ماي تريد تجاهل مهلة بارنييه، إذ قال المتحدث باسمها إنها «تعمل في أفق القمة الأوروبية المقررة في 14 و15 كانون الأول المقبل». في المقابل، صدر تقرير برلماني، أمس، حذر من أن عدم التوصل إلى اتفاق يمكن أن تكون له «آثار كارثية» على المستوى الجمركي.

في السياق، قالت رئيسة «بيزنس يورو» (جمعية أصحاب العمل الأوروبيين) «إيما مارسيغاليا، لوكالة «بلومبرغ» إنها «سالت وزير البريكست، ديفيد ديفيس، ما إذا كان يعتقد أن من الممكن التوصل إلى اتفاق من الآن وحتى القمة الأوروبية، وقال لي إن الاحتمالات 50/50»، لكن الوزارة نفت هذه التصريحات.

ومن المتوقع أن يكون الصدام الأول إذا سعى «حزب العمال» إلى إجراء تصويت على تعديل يمدد فترة انتماء بريطانيا إلى السوق الموحدة، والاتحاد الجمركي، وضمن صلاحيات محكمة العدل الأوروبية، خلال المرحلة الانتقالية التي تبدأ مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتستمر لعامين تقريباً.

من جهتها، شددت الحكومة على أن بريطانيا ستكون منفصلة تماماً عن الاتحاد بمجرد خروجها منه في 29 آذار 2019. وأثار هذا الموعد الدقيق الذي أتى بموجب تعديل في القانون اعتراض بعض النواب المحافظين.

أما عمليات التصويت الأكثر توتراً فستجري في الأسابيع المقبلة عندما يسعى النائب المحافظ، أندرو غريفيث، ونواب محافظون آخرون للمحد من السلطة التي يمنحها نص القانون إلى الحكومة في مجال تعديل القوانين الأوروبية بالتوازي مع نقلها إلى التشريعات المحلية.

(الأخبار، أ ف ب)

### وفيات

### ذكره أسبوع

يصادف نهار الجمعة الواقع فيه 17 تشرين الثاني 2017 الموافق لـ 28 صفر 1439 هجرية

ذكرى مرور أسبوع على وفاة فقيدنا الغالي المرحوم الحاج أحمد محمد قبلاوي (أبو ياسر)

أولاده: الحاج ياسر، الحاج طه، المرحوم الحاج ذو الفقار، مالك، علي، محمد.

أصهرته: المؤهل أول محمد أبو ضاهر، إبراهيم غدار

وبهذه المناسبة سنتلى أي من الذكر الحكيم ومجلس عزاء حسيني عن روحه الطاهرة في النادي الحسيني في بلدته الغازية - الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وللنساء في مقام النبي إدريس (ع) الساعة الثانية والنصف

الأسفون: آل قبلاوي، آل حمادي وعموم أهالي بلدة الغازية

للإعلان تكلم الرسمية والمهوبة والوفيات

### الخبير

هاتف: 01 - 759555  
فاكس: 01 - 759597

## إسبانيا حشد مضاد من مدريد قبل الانتخابات... واتهامات لموسكو بدعم الانفصاليين

منذ نهاية الأسبوع الماضي، بدأت مدريد بإثارة مسألة التدخل الروسي في الاستفتاء الكاتالوني، فيما تسعى جاهدة لإنجاح الانتخابات المحلية في 21 كانون الأول، معولة على هزيمة الانفصاليين

أمل رئيس الوزراء الإسباني، ماريانو راخوي، أمس، هزيمة الانفصاليين في الانتخابات المحلية التي ستجرى في إقليم كاتالونيا، الشهر المقبل، والتي من الواضح أن مساعي نواب الإقليم للانفصال عن مدريد تهيمن عليها، تزامناً مع حديث مدريد عن شكوك بتدخلات روسية في عملية الاستفتاء التي جرت الشهر الماضي في الإقليم.

بدوره، يسعى راخوي إلى الحشد العكسي بدعوته الناخبين إلى المشاركة بكثافة، مؤكداً في حديث إلى الإذاعة الإسبانية أن الحكومة ستعمل «لضمان عدم فوز المجموعات الداعمة للاستقلال». يأتي ذلك فيما يقبع عدد من أعضاء الحكومة الكاتالونية السابقين في السجن بسبب الدور الذي لعبوه في عملية الانفصال. إلا أن راخوي قال إنه سيسمح لهم بالترشح في الانتخابات الإقليمية، ولكن عليهم «احترام القانون». وأوضح أن بإمكانهم الترشح كونه لم يتم الإعلان عن

أنهم غير مؤهلين، لذلك من قبل قاض. لكنه رأى أن قادة كاتالونيا «فقدوا شرعيتهم سياسياً»، بعدما «خدعوا المواطنين الكاتالونيين» عبر إعلان الاستقلال. وقد أعلن رئيس الإقليم، كارلس بوجديمون، نيته الترشح للانتخابات المحلية، في وقت سابق، معرباً عن أمهه بتشكيل تحالف انفصالي مع حزب «يسار كاتالونيا الجمهوري»، إلا أن الأخير رفض خوض مرشحيه الانتخابات إلى جانب أعضاء حزب بوجديمون.

كذلك، يحاول رئيس الوزراء كسب الدعم لحزبه «الحزب الشعبي» في انتخابات 21 كانون الأول، مع العلم بأن «الحزب الشعبي» حلّ في المرتبة الخامسة في انتخابات عام 2015 في كاتالونيا، والتي سيطرت خلالها المجموعات الداعمة للاستقلال على السلطة في الإقليم.

على الصعيد الأوروبي، تثير أزمة استقلال كاتالونيا المخاوف في بروكسل، في وقت يتعامل فيه الاتحاد الأوروبي مع تداعيات «بريكست»، وبينما نقلت أكثر من 2400 شركة مقرها القانونية من الإقليم وسط حالة من الضبابية.

في هذه الأثناء، تطرقت إسبانيا، أول من أمس، خلال اجتماع لوزراء خارجية ودفاع الاتحاد الأوروبي في بروكسل، إلى مسألة «المعلومات المضللة»، التي تقول إن روسيا مسؤولة عنها، في تعاطيها مع الأزمة المتعلقة بانفصال كاتالونيا.

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)